

الخطة الوطنية لتطوير برامج التعليم العالي ومناهجه

بناء المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية (NARS)

قطاع العلوم السياسية والقانونية

National Academic Reference Standards for

2011

فهرس المحتوى

5	تقديم من وزير التعليم العالي
7	تقديم من وحدة إدارة المشروع
9	مقدمة
11	أولاً - موجبات الخطة
14	ثانياً - مرتكزات الخطة
15	ثالثاً - أهداف الخطة
16	رابعاً - منهجية العمل المعتمدة لتنفيذ الخطة
21	- الدلائل الإرشادية لبناء المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية
28	- وثيقة المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية لقطاع العلوم السياسية والقانونية
29	- وثيقة المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية لبرنامج العلوم السياسية
29	- مقدمة عن برنامج العلوم السياسية
30	- معلومات مهنية عن خريجي برنامج العلوم السياسية
31	- المواصفات المميزة لخريجي برنامج العلوم السياسية
32	- المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية (NARS) لبرنامج العلوم السياسية
37	- وثيقة المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية لبرنامج الحقوق
37	- مقدمة عن برنامج الحقوق
38	- معلومات مهنية عن خريجي برنامج الحقوق
39	- المواصفات المميزة لخريجي برنامج الحقوق
39	- المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية (NARS) لبرنامج الحقوق

تقديم

يتوج إصدار هذه الوثيقة الهامة، وثيقة المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية، إنجاز وزارة التعليم العالي للمرحلة الأولى من «الخطة الوطنية لتطوير برامج التعليم العالي ومناهجه».

تعد هذه الوثيقة دليلاً مرجعياً للقطاع الأكاديمي الذي تمثله وأداةً تساعد في ضمان الجودة وفي تقويم المحصلات التعليمية مقابل المعايير التي تمت صياغتها والتي تمثل حد أدنى من المتطلبات المعرفية والمهاراتية التي يجب على الخريج من مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة أن يحققها.

لقد شارك في وضع هذه المعايير سبعة عشر فريقاً يمثلون مختلف القطاعات الأكاديمية، بعد أن تم وضع خطة تنفيذية مفصلة على مستوى فرق العمل القطاعية هذه، وجرى تنظيم ورشات عمل تعريفية وتساورية، شارك بها نخبة من أصحاب الاختصاص من الأكاديميين الذين قاموا بالتعاون مع مجموعة من الخبراء الدوليين، بصياغة معايير أكاديمية وطنية مواكبة للمعايير العالمية ونابعة من الهوية الثقافية والاجتماعية والوطنية للإنسان العربي السوري.

ورغبة في مواءمة البرامج لتوقعات أرباب المهن وإرشاد صناع القرار في تخطيط السياسات، حرصت الوزارة على إشراك كامل مجتمع المستفيدين في عملية تطوير المعايير وعرضها على طيف واسع من فئات المستفيدين شمل صناع القرار والطلاب الراغبين بالإلتحاق بالجامعات والطلاب الحاليين، والخريجين، وأرباب العمل، والجهات المسؤولة عن التمويل، والنقابات المهنية... إلخ.

إن هذه الخطوة فاتحة واعدة لسلسلة من التطورات التي ستطرق على الخطط الدراسية وصولاً بمناهجنا إلى الغاية المنشودة في تحقيق الاعتمادية العالمية، وضماناً لاستمرارية التطوير، يعدّ مجلس التعليم العالي العدة لإنجاز المرحلة الثانية المتمثلة في تطبيق الجامعات للمعايير عبر إعادة النظر بالمناهج والبرامج الدراسية على هدى هذه المعايير.

وإنها لمناسبة أغنتها لأثمن جهود كل من ساهم في إنجاز هذا العمل، من فرق أكاديمية وإدارات علمية ولجان تنسيقية وخبراء دوليين ومحليين، آمليين أن تسهم هذه المعايير في تطوير مخرجات منظومة التعليم العالي وتحسين الوضع التنافسي لخريجينا في سوق العمل.

والله ولي التوفيق

الدكتور عبد الرزاق شيخ عيسى
وزير التعليم العالي

تقديم من وحدة إدارة المشروع

تمثل هذه الوثيقة المنتج الموعود للمرحلة الأولى من «الخطة الوطنية لتطوير برامج التعليم العالي ومناهجه»، والتي أتت استجابة لمتطلبات النقلة النوعية التي تشهدها منظومة التعليم العالي السورية على جميع الصعد وفقاً للمؤشرات الكمية المعروفة، والنوعية المتمثلة بالحاجة المتزايدة إلى مواكبة الثورة المعرفية وحركة النمو العالمية التي تجتاح المجتمعات كافة، في المجالات العلمية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد انطلقت وحدة إدارة المشروع، المشكلة بموجب قرار مجلس التعليم العالي رقم 206/ تاريخ 2010/2/7م، وبكل اندفاع وحماس من فرق العمل المشكلة لصياغة المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية، انطلقت في تنفيذ المهمة الموكلة إليها، إيماناً منها بموجبات هذه الخطة وبجميع العوامل التي شكلت دافعاً قوياً من أجل الارتقاء بمناهج التعليم العالي، بما يتناسب مع التقدم العلمي والتحويلات الاجتماعية والحاجة إلى الترابط والتكامل بين المقررات الدراسية، وإلى معيرة المناهج وحقلنة التعليم وتمهيده بإدخال مهارات الحياة العملية في المناهج ضمن إطار من القيم والثوابت التي نصت عليها السياسة الوطنية للتعليم في الجمهورية العربية السورية.

لقد هدفت «الخطة الوطنية لتطوير برامج التعليم العالي ومناهجه» إلى إحداث نقلة نوعية في مخرجات التعليم من خلال إجراء تطوير نوعي وشامل في مناهجه لتستطيع بكل كفاية واقتدار تحقيق سياسة وأهداف التعليم على نحو تكاملي يجمع الأبعاد المعرفية والمهاراتية اللازمة لكل تخصص، إلى جانب تعزيز قيم المواطنة الصالحة والعمل المنتج والمشاركة الفاعلة في تحقيق برامج التنمية والمحافظة على أمن وسلامة البيئة وصحتها، وها هي المرحلة الأولى من هذه الخطة التي خصصت لبناء واعتماد وإشهار المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية (NARS) لجميع الاختصاصات تترجم هذه الأهداف كخطوة أساسية لإعادة النظر في المناهج الخاصة بجميع البرامج الدراسية، بما يتوافق مع المعايير الموضوعية.

وإنه في النهاية الاستحقاق الصادق لتثمين الجهود وتقديم الشكر والعرفان، باسم وحدة إدارة المشروع، لكل من ساهم في تحقيق هذا الإنجاز من فرق عمل قطاعية ولجان إدارية وتنسيقية، وإدارات جامعية، والشكر موصول هنا إلى مديرية التقويم والاعتماد في الوزارة تقدير لجهودها المبذولة في إخراج هذه الوثيقة وتدقيق المعايير.

أملين أن تسهم هذه الوثيقة، بما تتضمنه من معايير وإرشادات، في تعبيد الطريق وإنارته للمرحلة الثانية من هذه الخطة الطموحة، وصولاً إلى الغاية المنشودة في تطوير برامج التعليم العالي ومناهجه وتحسين مواءمتها لمتطلبات التنمية وسوق العمل.

والله ولي التوفيق

الدكتور محمد نجيب عبد الواحد

معاون وزير التعليم العالي

رئيس وحدة إدارة المشروع

التعريف بالخطة الوطنية لتطوير برامج التعليم العالي ومناهجه

مقدمة

دعت الخطة الخمسية العاشرة لقطاع التعليم العالي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق هدف استراتيجي هام يتضمن:

«الوصول إلى مستوى نوعي في الخطط الدراسية البرامج والمناهج»

ولتحقيق هذا الهدف، سعت وزارة التعليم العالي إلى تنفيذ عدد من السياسات التنفيذية التي تم اعتمادها في الخطة الخمسية العاشرة والتي يمكن إيجازها بالآتي:

■ تحديث الخطط الدراسية والمناهج وتطويرها بما يلبي حاجات التنمية الشاملة وسوق العمل.

■ إعادة النظر في البنية التنظيمية للبرامج الأكاديمية لتعزيز برامج التعددية المعرفية وعبر الاختصاصات.

■ تطوير برامج مستحدثة تستجيب للاحتياجات المجتمعية المعاصرة.

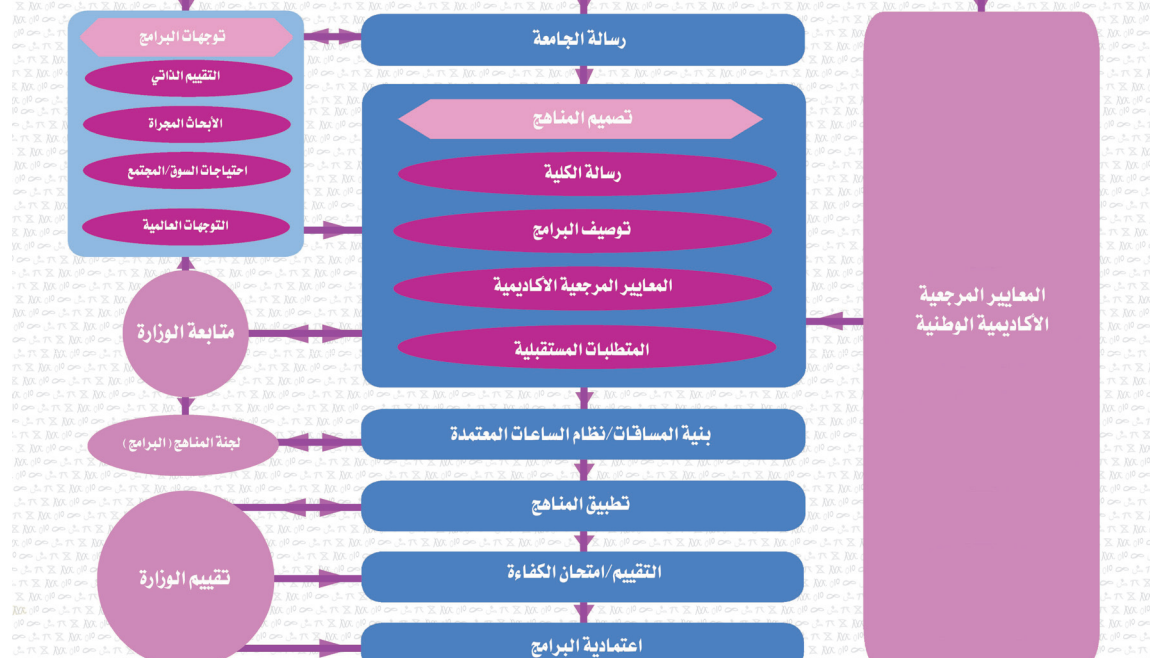
■ استحداث برامج تعليم مستمر وتعلم مدى الحياة لتحسين المستوى العلمي والتقني لقوة العمل.

يقدم هذا الجزء من الوثيقة إطاراً تعريفاً ووصفاً لمنهجية العمل لمشروع «الخطة الوطنية لتطوير برامج التعليم العالي ومناهجه» الذي يهدف إلى تحديث الخطط الدراسية والمناهج وتطويرها بما يلبي حاجات التنمية الشاملة وسوق العمل، بالإضافة إلى تطوير برامج مستحدثة تستجيب للاحتياجات المجتمعية المعاصرة. ونقدم فيما يلي وصفاً موجزاً لهذه الخطة: موجباتها، مرتكزاتها، أهدافها، المنهجية المعتمدة في تحقيقها، كما تبلور هذه الخطة في منظورها الشمولي جملة الجهود الحالية التي تبذلها المجالس الجامعية ومجلس التعليم العالي في هذا المجال.

الخطة الوطنية لتطوير برامج التعليم العالي ومناهج

2010 - 2013

تنبية المقدرات البشرية



أولاً - موجبات الخطة

تقدم مؤسسات التعليم العالي المنتشرة داخل القطر والتابعة لوزارة التعليم العالي (جامعات - معاهد عليا - معاهد متوسطة) مئات البرامج (التخصصات) تحت مسميات ودرجات أكاديمية مختلفة تتوزع ضمن عدد من القطاعات الأكاديمية التي يمكن وضعها ضمن التصنيف العريض التالي:

- 1 - قطاع العلوم الطبية.
- 2 - قطاع العلوم الأساسية.
- 3 - قطاع العلوم الزراعية والبيطرية.
- 4 - قطاع العلوم الاقتصادية والإدارية.
- 5 - قطاع العلوم الهندسية (1).
- 6 - قطاع العلوم الهندسية (2).
- 7 - قطاع العلوم التربوية.
- 8 - قطاع العلوم السياسية والقانونية.
- 9 - قطاع العلوم اللغوية والأدبية.
- 10 - قطاع العلوم الاجتماعية.
- 11 - قطاع العلوم التاريخية والجغرافية.
- 12 - قطاع علوم الشريعة.
- 13 - قطاع الفنون.
- 14 - قطاع علوم التربية الرياضية.
- 15 - قطاع العلوم الموسيقية.
- 16 - قطاع علوم السياحة.
- 17 - قطاع علوم الآثار.

علماً أن جميع هذه البرامج معتمدة رسمياً من قبل مجلس التعليم العالي، مروراً بلجنة الخطط والمناهج المنبثقة عنه. لقد أشارت الدراسات العديدة المختصة بتحليل الوضع الراهن لبرامج ومناهج التعليم العالي إلى الخصائص المشتركة التالية التي تتسم بها البرامج الحالية:

■ **التركيز على المعارف والمفاهيم النظرية على حساب المهارات والجانب العملي والتدريبي:** لقد أدى النقص في المحتوى العملي والتدريبي للمناهج إلى تعزيز الفجوة بين مخرجات التعليم ومحصلاته من جهة ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى، مما أضعف الموقف التنافسي للخريجين في سوق العمل.

■ **النمطية في البرامج والمناهج على مستوى الجامعات:** فيما عدا بعض البرامج التي تم إحداثها في السنوات الأخيرة، تتوفر أغلبية البرامج في جميع الجامعات والأقسام العلمية بشكل متكرر وتقليدي وتكاد تكون هي ذاتها في كل جامعة أو كلية. لم تعد هذه التقسيمات والتسميات النمطية (على الرغم من السهولة والمرونة في التعامل معها بين الجامعات) تستجيب لبنية المجتمع الاقتصادية الحديثة، إذ يتطلب الاقتصاد المعرفي القائم على الابتكار تنوعاً في البرامج التعليمية، وما لم نبدأ في تهيئة المجال لتنوع الاختصاصات والابتكار والتجديد فيها، وتوليد برامج ذات تخصصات متعددة (Multi-disciplinary) أو بينية (Inter-disciplinary) أو عبر تخصصية (Trans-disciplinary) فسيظل هذا التعليم يعيد إنتاج ذات المؤهلات النمطية البعيدة عن مستجدات العالم المعاصر وديناميته الاقتصادية.

■ **افتقار كل كلية وبرنامج إلى رسالة وأهداف وآليات لتحقيق الأهداف وربط المناهج بالأهداف:** في الحقيقة، إن المنهج المتبع حالياً في توصيف البرامج والمناهج الدراسية وإقرارها بدءاً من المجالس الجامعية وانتهاءً بمجلس التعليم العالي (لجنة الخطط والمناهج) لا يتم وفقاً للقواعد والآليات المتعارف عليها عالمياً، بل ويغيب عنه الكثير من عناصر التوصيف الضرورية لقياس ورصد مستوى تحصيل الخريج وجودة البرامج والمناهج. نذكر من أهم عناصر التوصيف هذه:

- **الأهداف العامة والخاصة المرجوة من البرنامج/المقرر والمستوحاة من رسالة المؤسسة التعليمية ومتطلبات البرنامج.**
- **المحصلة التعليمية المستهدفة (Intended Learning Outcome (ILO)) للطلاب بعد إنهائه لمرحلة معينة أو مقرر ما.**

تعد هذه المحصلة العنصر الأهم في العملية التعليمية كونها تعبر عن «الحصاد» المرجو من البرنامج أو المقرر، وهي التي تربط المقررات

مع أهداف البرنامج والبرنامج مع رسالة المؤسسة. تعرف المحصلة التعليمية المستهدفة (ILO) لبرنامج أو مقرر بأنها «المعرفة والفهم والمهارات التي تستهدفها المؤسسة من وراء برامجها ومناهجها المقررة والمرتبطة برسالتها».

■ غياب المعيارية في توصيف البرامج الأكاديمية ومناهجها، وبرز الحاجة إلى الانتقال إلى تعليم مركّز على المعايير: لقد تنامت الحاجة إلى المعيارية والمعايير في البرامج الأكاديمية مع تنوع المؤسسات التعليمية وتنوع أنماط التعليم وتنوع الاختصاصات والمتطلبات في سوق العمل من معارف ومهارات. أبرزت هذه الحاجة ضرورة توفير معايير مرجعية أكاديمية على المستويين الوطني والمؤسسي، واعتماد هذه المعايير كمركّز مرجعي لبناء مناهج التعليم والتعلم وقياس مستوى التحصيل للطلاب بعد التخرج. تحدد المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية (National Academic Reference Standards (NARS)) «مستوى أدنى من المتطلبات المعرفية والمهاراتية التي يجب على المؤسسات التعليمية الوطنية كافة أن تحققها من خلال برامجها التعليمية لكي تضمن أن الخريج قد اكتسب حداً أدنى من المعرفة والمهارات بما يتفق مع السياسة الوطنية للتعليم العالي».

تجدر الإشارة هنا إلى العلاقة الارتباطية بين المعايير المرجعية والمحصلات التعليمية المستهدفة لبرنامج أو مقرر حيث من المفروض أن تعكس هذه المحصلات استخدام المعايير الوطنية بمستوى مناسب كونها تشتمل على ذات المركبات الأساسية المضمنة في المعايير المرجعية الوطنية، وهنا تكمن أهمية توفير أو تحديث المعايير المرجعية الوطنية كخطوة أساسية في أية خطة لتطوير المناهج والبرامج. تبين الخصائص المشتركة المبينة أعلاه للبرامج والمناهج التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي أن من الضروري إعادة النظر وبشكل شمولي في المنهج المتبع في توصيف البرامج والمناهج والمقررات الدراسية، وإعادة صياغة اللوائح الداخلية لجميع البرامج والتخصصات بما يتفق مع القواعد والآليات المتعارف عليها عالمياً، وبشكل يتم فيه لحظ جميع عناصر التوصيف الغائبة والمشار إليها أعلاه، لتتكامل وتتناغم مع معايير مرجعية وطنية مطلوب تطويرها كخطوة أولى أساسية في خطة وطنية لتطوير برامج التعليم العالي ومناهجها.

ثانياً - مرتكزات الخطة

مما سبق، نجد أنّ المنطلق إلى تطوير وتحديث البرامج والمناهج، يجب أن يستند إلى المرتكزات الأساسية التالية:

- 1 - **الانتقال إلى التعليم المرتكز على المعايير (المعيرة):** بتطوير ما يسمى بالمعايير المرجعية الأكاديمية (Academic Reference Standards) على المستويين الوطني والمؤسسي، واعتماد هذه المعايير كمركز مرجعي لبناء مناهج التعليم والتعلم، وهذا يحتم على المجتمع الأكاديمي بكافة مكوناته (صانعي قرار، وإداريين، وأساتذة، وممثلين لسوق العمل، ومنظمات تربوية ومهنية، ومؤسسات تعليمية، وقيادات مجتمع ورواد أعمال، وكذلك آباء وطلاب) تبني ثقافة جديدة تقوم على المعيرة (Standardization) في عملية صياغة المناهج والانخراط البناء في عملية تحديثها، وبناء المقدرات البشرية اللازمة للتمكن من إدماج هذه الثقافة الجديدة في جميع مفاصل العملية التعليمية والتربوية، بما في ذلك التقويم والقياس للطلبة والخريجين.
- 2 - **حقنة المناهج:** وذلك بتبني مفهوم الحقول الأكاديمية (Fields) عوضاً عن التخصصات الأكاديمية (Disciplines) كمنطلق لبناء البرامج والمناهج، نظراً لسهولة الإسقاطات المهنية للحقول الأكاديمية في سوق العمل. يُعَدّ الاهتمام بالمحتوى العملي والتدريبي والمهني للمناهج عامل نجاح أساسي في تكريس مفهوم حقنة المناهج.
- 3 - **تمهير المناهج:** وذلك بحقن المناهج بالمهارات الأساسية اللازمة للطلاب سواء منها المتصلة بالحقول المعرفية التخصصية أو الممارسة المهنية أو تلك القابلة للتحويل والانتقال.

ثالثاً - أهداف الخطة

مما سبق يمكن حصر أهداف «الخطة الوطنية لتطوير برامج التعليم العالي ومناهجه» بما يلي:

- 1 - تطوير معايير مرجعية أكاديمية وطنية (National Academic Reference Standards (NARS) لمنظومة التعليم العالي وفق المنهجية المبينة أعلاه والتي سبق وأن أقرت في اللجنة العليا لضمان الجودة والاعتماد.
- 2 - صياغة المقترحات والخيارات الأجدى للتطوير المستقبلي للبرامج الدراسية والمناهج المتوفرة حالياً بما يتوافق والمعايير الموضوعية ويخدم بشكل مباشر وفعال رسالة التعليم العالي ويضمن في الوقت ذاته جودة التحصيل العلمي لخريجي هذه البرامج، ومواءمة هذا التحصيل مع متطلبات التنمية الوطنية وحاجات المجتمع المحلية والإقليمية، وذلك بعد إجراء تحليل معمق للموضع الراهن لكل حقل أكاديمي والبرامج والمناهج التي ترتبط بهذا الحقل.
- 3 - استحداث برامج جديدة تواكب المستجدات المعرفية العالمية وحاجات التنمية.
- 4 - اعتماد الخطوات العملية المطلوب اتخاذها لتنفيذ هذه المقترحات ووضع البرامج الجديدة التي سيتم استحداثها موضع التنفيذ من قبل المؤسسات التعليمية المعنية.

رابعاً - منهجية العمل المعتمدة لتنفيذ الخطة

إن بلوغ الأهداف المذكورة في البند السابق يتطلب إجراءً على مرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى: بناء واعتماد وإشهار المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية (NARS) الخاصة بكل قطاع أكاديمي، وإخراجها ضمن ما يسمى بوثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية للمقاطع الأكاديمي.

المرحلة الثانية: إعادة النظر في المناهج الخاصة بجميع البرامج الدراسية المتوفرة حالياً، بما يتوافق مع المعايير الوطنية الموسوعة ويخدم بشكل مباشر وفعال رسالة التعليم العالي.

سيتم في هذه الوثيقة التركيز على المرحلة الأولى بكل تفاصيلها المتعلقة بالمنهجية والخطة التنفيذية لبناء واعتماد وإشهار المعايير الوطنية المرجعية لتكون إطاراً مرجعياً للخوض في المرحلة الثانية، على أن يتم لاحقاً وضع خطة تنفيذية للمرحلة الثانية وفق منهجية تتوافق مع منهجية المرحلة الأولى وتتداخل معها.

تم تنفيذ **المرحلة الأولى** تبعاً للخطوات المنهجية التالية:

أ - تقسيم الفضاء البرامجي للتعليم العالي إلى قطاعات أكاديمية:

يتضمن القطاع الأكاديمي عدداً من الاختصاصات المتجانسة أكاديمياً ومهنياً والتي تشكل في مجملها قطاعاً له ارتباطات مهنية أو اجتماعية مشتركة، بشكل يسهل معها تحليل وضع القطاع من الناحية الأكاديمية والمهنية، ووضع المواصفات العامة لخريجي هذا القطاع وبالتالي وضع تصور حول جملة المعارف والمهارات التي تجعل خريج هذا القطاع مرغوباً ومنافساً في سوق العمل.

ب - تشكيل فرق عمل قطاعية تتولى صياغة مسودة المعايير الوطنية لقطاعاتها الأكاديمية:

تألف كل فريق قطاعي من:

■ رئيس الفريق.

■ منسق وطني للفريق.

■ نخبة من الأكاديميين المنتمين للقطاع الأكاديمي المعني.

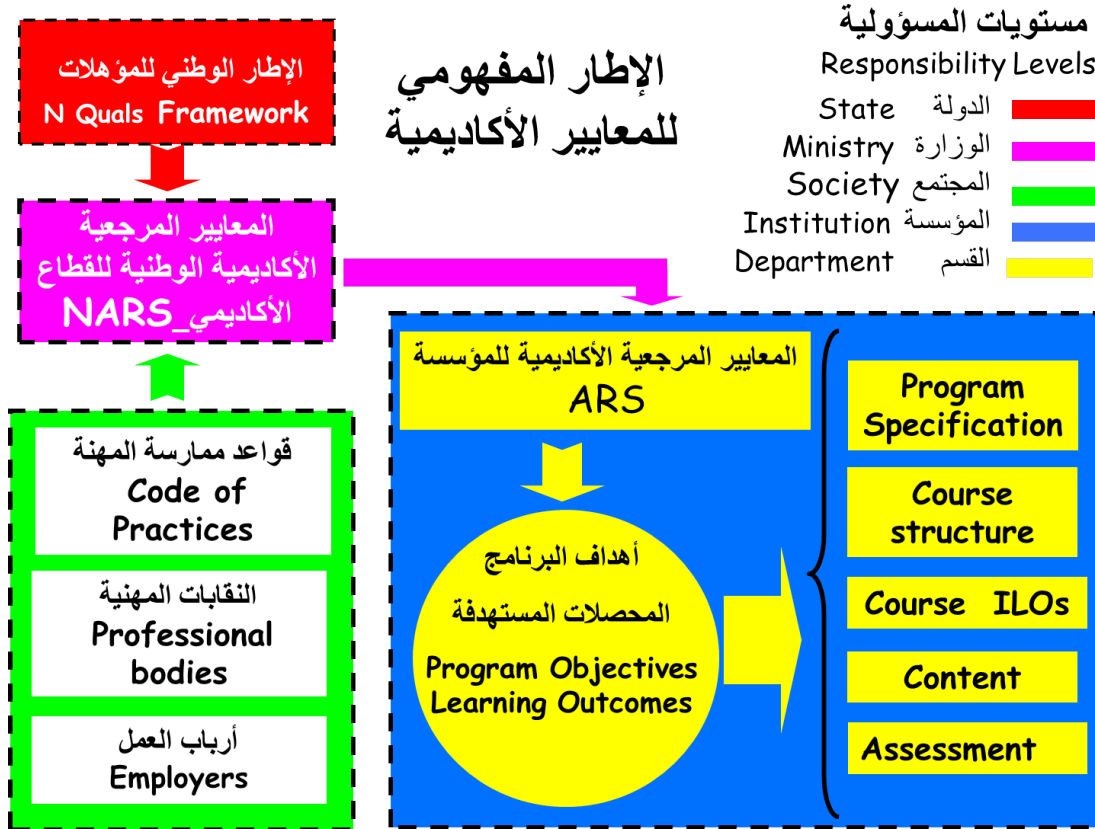
■ ممثلون عن مجتمع المستفيدين.

■ مستشار للجودة في الجامعة التي ينتمي إليها رئيس الفريق (مدير الجودة في الجامعة أو أي خبير جودة في الجامعة).

تم تشكيل هذه الفرق بموجب قرار مجلس التعليم العالي رقم 107/ تاريخ 2009/11/21م، الذي حدد أيضاً مهام هذه الفرق، يتم العمل داخل كل فريق وفق المنهجية المحددة لاحقاً والتي ستقدم «دلائل إرشادية لبناء المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية».

ت - إجراء دراسة شاملة ومعقدة لواقع القطاع الأكاديمي والمهن المنبثقة عنه ومواصفات خريجي البرامج الأكاديمية المنتمية للقطاع والمهارات التي يحتاجها هؤلاء الخريجون:

تم في هذه المرحلة إجراء استعراض تحليلي لكل قطاع أكاديمي من قبل الفريق القطاعي، من وجهة نظر قطاعية أي النظر إلى القطاع الأكاديمي على مستوى جامعات القطر كقطاع من قطاعات التعليم العالي له امتداده القطاعي الحقيقي في الدولة والمجتمع والقطاعات الإنتاجية ذات العلاقة. يبين الشكل رقم (1) الإطار المفاهيمي الوظيفي المحدد للعلاقة بين القطاع الأكاديمي والمستويات الأخرى (مستويات المسؤولية) بدءاً من المستوى الوطني (الدولة) الممثل بالإطار الوطني للمؤهلات (National Qualification Framework (NQF)، مروراً بالمستوى القطاعي الاقتصادي/المجتمعي المتعلق بالقطاع الأكاديمي والممثل بالنقابات المهنية وأرباب العمل، وانتهاءً بالمستوى المؤسساتي والبرامجي. كما يدل المخطط المذكور على الجهات المرجعية التي سيتم الاستناد إليها في تطوير المعايير المرجعية الوطنية للقطاع الأكاديمي.



الشكل رقم (1)

ث - صياغة مسودة المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية (NARS) للقطاع الأكاديمي:

تحدد هذه المعايير كما سبق وأشرنا «مستوى أدنى من المتطلبات المعرفية والمهاراتية التي يجب على المؤسسات التعليمية الوطنية كافة أن تحققها من خلال برامجها التعليمية لكي تضمن أن الخريج قد اكتسب حداً أدنى من المعرفة والمهارات بما يتفق مع السياسة الوطنية للتعليم العالي». وتشتمل هذه المعايير بالنسبة لقطاع أكاديمي على المكونات المعيارية الأساسية التالية:

■ **المعرفة والفهم (Knowledge and Understanding):** وتلخص جملة المعارف والمفاهيم الأكاديمية التي يجب على الخريج أن يكتسبها في نهاية دراسته.

■ **المقدّرات الذهنية (Intellectual Abilities):** وتعبّر عن جملة المقدّرات الذهنية المتوقعة اكتسابها من قبل الخريج، كالمقدرة على التحليل والمناقشة والاستنتاج - المقدرة على طرح المشكلات وإيجاد الحلول لها - المقدرة على الابتكار... إلخ.

■ **المهارات العملية (Practical Skills):** التي تترجم المقدرة على تحويل المعارف النظرية المكتسبة إلى تطبيقات عملية.

■ **المهارات العامة القابلة للانتقال (General Transferable Skills):** وهي مهارات عامة لا علاقة لها بالتخصص كالمهارات الحاسوبية ومهارات التواصل ومهارات الإدارة ومهارات العمل بالفريق... إلخ.

ج - عرض مسودة المعايير على مجتمع المستفيدين القطاعي من خلال ورشات عمل تشاورية تقام لهذا الغرض:

تنبع أهمية هذه الخطوة من الأهمية الفائقة لمبدأ التشاركية الذي يقضي بضرورة إشراك مجتمع المستفيدين (Stakeholders) للقطاع الأكاديمي في نسج السياسات التعليمية المختلفة لهذا القطاع. يشمل هذا المجتمع جميع من لهم علاقة بالقطاع و/أو المستفيدين من مخرجات برامجه التعليمية ابتداءً من صانعي القرار، مروراً بالإداريين والأساتذة والأباء والطلاب والمؤسسات التعليمية والمنظمات التربوية والمهنية وقيادات المجتمع ورواد الأعمال، وانتهاءً بممثلي سوق العمل. إن من عوامل النجاح الأساسية للمعايير المرجعية الخاصة بأي قطاع هو أن تتمخض عملية تطوير المعايير عن معايير تلبي حاجات وتوقعات المجتمع المستفيد منها، وأن تعكس هذه المعايير في ذات الوقت قدرة التعليم العالي على المساهمة الفعالة في خطط التنمية القطاعية والمجتمعية.

إن تحقيق هذه التشاركية من شأنه أن يعزز الشعور بالملكية (Sense of Ownership) نحو المعايير المطوّرة لدى مجتمع المستفيدين بجميع عناصره. تهدف ورشات العمل هذه إذاً إلى التشاور مع مجتمع المستفيدين القطاعي وجمع ملاحظاتهم ومقترحاتهم حول مسودة المعايير للنظر في اعتمادها لاحقاً.

ج - تأليف فرق العمل التخصصية للاختصاصات الموجودة في القطاع الأكاديمي والتي ستقوم بصياغة المعايير الوطنية التخصصية (NARS Characterization).

تم تشكيل فرق تخصصية يتكون كل منها من:

■ **رئيس الفريق** (يختار من الفريق الوطني العام، من ذوي الاختصاص المعني).

■ **منسق وطني** (يختار من الفريق الوطني العام).

■ **نخبة من الأساتذة الأكاديميين من الاختصاص المعني** يمثلون الجامعات.

ويحافظ هذا الفريق على ارتباطه بالفريق القطاعي الأم.

خ - تنظيم ورشات عمل تخصصية لعرض مسودة المعايير الوطنية التخصصية على مجتمع المستفيدين التخصصي (انطلاقاً من ذات المبدأ كما في الفقرة ج).

د - وضع المعايير (العامة والتخصصية) بصيغتها النهائية بعد الأخذ بالملاحظات والمتطلبات الواردة في ورشات العمل، ورفعها إلى مجلس التعليم العالي للاعتماد.

الدلائل الإرشادية لبناء المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية Guidelines for Developing National Academic Reference Standards

الغاية

هدفت هذه الدلائل إلى وضع توضيحات تفصيلية وملاحظات توجيهية تساعد الفرق القطاعية العاملة في تطوير المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية أو ما يسمى اختصاراً بـ (NARS)، وذلك بهدف:

- الفهم المعمق لهذه المعايير، الأهداف والفوائد الكامنة وراء تطويرها وامتلاكها، المستفيدون منها، خصائصها العامة
- إعداد الترتيبات اللازمة لتطوير المعايير.
- تأمين قالب جاهز (Template) لكتابة وثيقة المعايير.

1 - تعرف المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية بأنها «مستوى أدنى من المتطلبات المعرفية والمهاراتية التي يجب على المؤسسات التعليمية الوطنية كافة أن تحققها من خلال برامجها التعليمية لكي تضمن أن الخريج قد اكتسب حداً أدنى من المعرفة والمهارات بما يتفق مع السياسة الوطنية للتعليم العالي».

2 - تهدف هذه المعايير إلى اتخاذ التدابير لإرشاد المجتمع الأكاديمي في سورية ومساعدته على توصيف طبيعة وخصائص البرامج الأكاديمية في قطاع أو حقل أكاديمي أو مجال معين من التخصص. وهي تمثل أيضاً التوقع العام حول المؤهلات والمقدرات والصفات التي ينبغي أن يتمتع بها الخريجون من هذه البرامج.

3 - كما أنها تمثل عتبة دنيا من المعايير التي تشجع على الوصول إلى مستويات أعلى من الإنجازات، وتسمح بالتالي للمؤسسات التعليمية بأن تتميز في أدائها التعليمي من خلال استهدافها لمعايير مرجعية أكاديمية خاصة بها (ARS) تصمم بحيث تتفوق على المعايير الوطنية، كون هذه الأخيرة تمثل العتبة الدنيا للمعايير (ARS ≥ NARS).

4 - تشمل المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية على جزأين: جزء عام يحدد المتطلبات الرئيسية للدراسة في قطاع أكاديمي ما مثل الهندسة أو الزراعة (مهمة الفرق القطاعية العامة الموصوفة سابقاً)، يليه جزء خاص يلقي مزيداً من الضوء على متطلبات الدراسة في برنامج أو مجموعة من البرامج الدراسية التخصصية مثل الهندسة الميكانيكية أو هندسة السيارات أو هندسة الطيران أو زراعة البساتين ... (مهمة الفرق التخصصية الموصوفة في سابقاً).

5 - من الأهمية بمكان عدم الاعتقاد أن المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية لبرنامج ما: تعني منهاجاً دراسياً أو يمكن أن تشكل جزءاً من منهاج دراسي، كما أن من غير الممكن أن تشكل هذه المعايير المحتوى المعرفي أو المهاراتي للمنهاج بل إن هذه المعايير تمثل جملة المواصفات المفتاحية المتوقعة لخريج برنامج ما، وهي بذلك تسمح بالمرونة والابتكار في تصميم البرامج الأكاديمية. لذلك فإنه يجب تجنب الانجراف في كتابة أية تفاصيل حول المنهاج في الوثيقة الخاصة بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية. من المناسب أيضاً الإشارة إلى أن المعلومات الخاصة بأي برنامج أكاديمي، إن كانت أهدافاً أو محصلات تعليمية مستهدفة أو منهاجاً، هي مسؤولية المؤسسة التعليمية صاحبة البرنامج.

6 - تدوّن المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية لقطاع أكاديمي: أو برنامج تخصصي ضمن وثيقة مرجعية تسمى «وثيقة المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية» التي تتضمن المركبات الرئيسية التالية:

■ تعريف معمق وشامل للحقل والمهنة والمهارات المنبثقة عنها: (The Skills, Attributes and Qualities)

■ مواصفات الخريج الدارس للحقل أو المجال الأكاديمي: (Attribute of the graduate)

■ المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية: (NARS) التي تتكون بدورها من:

● المعرفة والفهم: (Knowledge and Understanding)

● المقدرات الذهنية: (Intellectual Abilities)

● المهارات العملية والمهنية: (Practical and Professional Skills)

● المهارات العامة القابلة للانتقال: (General Transferable Skills)

7 - تستخدم وثيقة المعايير في مجالات عديدة نذكر منها:

■ كمصدر مرجعي خارجي لمؤسسات التعليم العالي لدى تطوير برامج قائمة أو استحداث برامج جديدة.

■ كدليل عام لكتابة المحصلات التعليمية المستهدفة من البرنامج (ILOs).

■ كإطار عام يسمح بداخله بالمرونة والتعددية وتشجيع الابتكار في البرامج.

■ كدليل مرجعي يساعد في ضمان الجودة الداخلي وفي تقويم المحصلة التعليمية أمام المعايير المتضمنة في الوثيقة.

■ كدليل يخدم الطلاب وأرباب العمل للتعرف على ما يقدمه التعليم العالي في حقل تخصصي ما.

■ كدليل يخدم هيئات الاعتماد لدى إجراء التقييم الخارجي من أجل الاعتماد.

8 - جمهور المستفيدين من المعايير (Beneficiaries):

- **الأكاديميون:** لصياغة المحصلات التعليمية المستهدفة (ILOs) وتصميم المناهج والامتحانات.
- **القائمون على المؤسسات التعليمية (الإدارات العلمية):** في مجالس الأقسام والكليات كمقياس مرجعي لتطوير المناهج والتطوير الأكاديمي.
- **صناع القرار:** تستخدم المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية لإرشاد صناع القرار في تخطيط سياساتهم وموازناتهم المالية.
- **أولياء الطلاب:** لمتابعة تقدم الدراسة لأبنائهم الطلبة.
- **الطلاب:** يمكن للمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية أن ترشد الطلاب عن مدى مواءمة البرامج لتوقعاتهم المهنية.
- **أرباب العمل:** يمكن للمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية أن ترشد أرباب العمل حول المؤهلات التي يمكن لحقل أو اختصاص أكاديمي محدد أن يزودها.

- **هينات الاعتماد:** يمكن للمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية أن تستخدم كمرجع في عملية التقييم الخارجي من أجل الاعتماد.
- 9 - **الخصائص الموصى بها للمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية:** يجب أن تسعى الفرق العاملة في تطوير المعايير إلى إكسابها السمات والخصائص التالية:

- **الهوية والقيم الوطنية:** يجب أن تستند المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية على مرتكزات نابعة من الهوية الاجتماعية والثقافية الوطنية، آخذين بعين الاعتبار البعدين الروحي والقيمي الكفيلين بتطوير الإنسان العربي السوري بشموليته من حيث مواطنته وفكره وقيمه ومهاراته، ليصبح مورداً بشرياً مبدعاً ومفكراً ومنتجاً، مع تشجيع روح المبادرة الفردية لديه وتزويده بأصول النفاذ إلى المعرفة وطرائق وأخلاقيات البحث العلمي المتقدم.
- **الوضوح:** يجب أن تكون التوقعات التي تحددها المعايير واضحة ومكتوبة بشكل واضح وقابل للفهم من قبل جميع القراء والمعنيين باستخدام المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية، والمشار إليهم في البند السابق.
- **المرونة:** يجب أن تتسم المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية بالمرونة اللازمة لتوفير إمكانية تطبيقها في جميع مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة وفي جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، بمعزل عن البيئة الثقافية والاجتماعية والجغرافية والاقتصادية.
- **التنوعية:** يجب أن تتقبل معايير المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية وتدعم التنوعية في البرامج الأكاديمية وأن تتجنب الترويج للنمطية، وذلك ضمن إطار مفهومي تحدده المعايير.

- **تشجيع الابتكار:** يجب أن تشجع معايير المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية الابتكار في البرامج والمناهج وطرائق التدريس، وذلك تماشياً مع مبدأ التنوعية السابق وتشجيعاً للتميز بين المؤسسات التعليمية.
- **الموضوعية:** يجب أن تكون المعايير موضوعية وعملية وذات صلة مباشرة بالمسائل الأساسية للتعليم، وبخاصة فيما يتعلق بالتوقعات حول مواصفات الخريج ومؤهلاته.
- **الشمولية:** يجب أن تكون المعايير شاملة لجميع النواحي التعليمية والسلوكية للعملية، كون هذه المعايير ذات محتوى معرفي ومهاراتي من جهة، وقيم وأخلاقيات ومواقف من جهة أخرى. كما يجب على هذه المعايير أن تعكس الممارسات المهنية ذات العلاقة.
- **الواقعية وقابلية الإنجاز:** يجب، لدى صياغة المعايير، تجنب كل ما هو غير واقعي وغير قابل للتنفيذ.
- **قابلية القياس:** على المعايير أن تصاغ بشكل يسهل فيه قدر الإمكان على المؤسسة التعليمية أن تضع مؤشرات تتمكن بموجبها من تقييم مستوى تحقيقها لهذه المعايير.
- **الارتباط بالمحصلات:** على المعايير أن تكون قابلة للارتباط بالمحصلات المتوقعة من الخريج، وذلك من خلال قابلية المقارنة بين المحصلات التعليمية التي اكتسبها الخريج وبين ما هو مستهدف ضمن نظام ضمان الجودة.
- **تشاركية والتزام مجتمع المستفيدين:** يجب إشراك كامل مجتمع المستفيدين في عملية تطوير المعايير كما سبق وأوردنا.
- **الارتباط بالمجتمع والانقياد به:** على المعايير، تماشياً مع رسالة التعليم العالي في سورية والتزاماً بالمسؤولية المجتمعية للجامعات، أن تلبي حاجات وتطلعات المجتمع، وأن تعكس قدرة التعليم العالي على المساهمة في خطط التنمية المجتمعية.
- **البعد العالمي:** يجب أن تتماشى المعايير الوطنية مع أفضل الممارسات العالمية النظرية بما يساهم في تقبل الخريج من الجامعات السورية والاعتراف به عالمياً.
- **التطوير بالتوافق والإجماع:** على فرق العمل القطاعية التوصل إلى وضع المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية الخاصة بها عن طريق التوافق والإجماع، ولا يمكن بأي شكل النظر إلى الفريق القطاعي ك لجنة يمكن أن تأخذ قراراتها بالأكثرية عن طريق التصويت. من ناحية أخرى، يتوجب التشاور مع جميع المؤسسات التعليمية ذات العلاقة بالقطاع الأكاديمي وقبل انتهاء الفريق من عمله، حتى قبل عقد ورشات العمل التشاورية.

- **الاستدامة:** إن المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية قيد التطوير يجب أن تكون قابلة للتطبيق لمدة طويلة مع لحظ إمكانية تحديثها بشكل دائم تبعاً للخبرة المكتسبة من خلال التطبيق بحيث يؤدي التحديث إلى استدامتها في المستقبل.
- 10 - **منهجية العمل داخل الفريق القطاعي لتطوير المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية:** تم إتباع منهجية العمل التالية داخل الفريق القطاعي منذ الاجتماع الأول للفريق:
- **وضع خطة زمنية داخلية مفصلة على مستوى فريق العمل،** بحيث تكون متوافقة مع المخطط الزمني الكلي للمشروع والمصفوفة التنفيذية التابعة له.
- **تسمية لجنة استشارية (Advisory Committee) للقطاع الأكاديمي** تضم رئيس الفريق القطاعي وبعض أعضائه، وخبراء من القطاع المعني (من الذين تعذر ضمهم إلى فريق العمل القطاعي) كممثلين عن مجتمع المستفيدين وخبراء عالميين من ذوي الخبرة. تجتمع اللجنة الاستشارية للتشاور والتوجيه في كل ما يبرز من نقاط حرجية واستراتيجية تنتج عن عمل الفريق القطاعي لتكون بمثابة لجنة توجيهية لفرق العمل التخصصية المنبثقة عن الفريق القطاعي.
- **تسمية لجنة صياغة لمسودة المعايير:** تم اختيار أعضاء هذه اللجنة من بين أعضاء فريق العمل القطاعي (بما فيهم المنسق) بشكل يتم فيه تحقيق التوازن بين الاختصاصات المنتمية للقطاع الأكاديمي.
- **جمع بيانات عن مختلف المعايير الوطنية العالمية في الحقول ذات العلاقة بالقطاع الأكاديمي،** ودراسة المواصفات القياسية العالمية (البريطانية - الأوروبية - الأمريكية ... إلخ) وتحليل إيجابياتها وسلبياتها، وإمكانية اعتماد بعضها مع الأخذ في الحسبان الهوية الثقافية الوطنية. تجدر الإشارة بشكل خاص إلى تجربة الوكالة البريطانية لضمان الجودة (QAA) التي اعتمدنا العديد من منهجياتها في بناء المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية وبناء نظامنا الوطني لضمان الجودة في اللجنة العليا للجودة والاعتماد، كما أن تجربة اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد (NQAAC) في مصر التي حققت إنجازات كبيرة في مجال بناء المعايير الوطنية مستقاة منهجيتها أيضاً من وكالة (QAA) البريطانية تعد من المرجعيات الهامة لنا في هذا المشروع.

■ إنجاز المسودة الأولى لوثيقة المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية: تم العمل لإنجاز هذه المسودة من خلال الخطوات التالية:

● عقد جلسات مناقشة وحوار وتبادل آراء يتم من خلالها وضع عدة حلول أو مجموعات للمعايير.

● جلسات عصف ذهني لاختيار أفضل المجموعات وأكثرها ملاءمة.

● التشاور مع الخبراء والزملاء.

● التوافق على مسودة أولية لمعايير تلبي الاحتياجات الوطنية (رسالة وأهداف التعليم العالي) وتتوافق مع المعايير العالمية.

■ عرض المسودة الأولى على مجتمع المستفيدين لمراجعتها: تتوزع هذه المراجعة على مرحلتين:

● **مراجعة داخلية:** من المجتمع الأكاديمي القطاعي من خلال الزيارات والاجتماعات الميدانية (مع مجالس الأقسام والكليات) يتم على

أثرها الحصول على مسودة معدلة وفقاً لملاحظات المراجعة الداخلية.

● **مراجعة خارجية:** من كامل مجتمع المستفيدين باللجوء إلى الإجراءات التالية:

1 - توزيع المسودة المعدلة داخلياً على كامل مجتمع المستفيدين لدراساتها أولاً.

2 - عقد عدد من ورشات العمل التشاركية.

3 - عقد اجتماعات تشاورية لمجموعات مستهدفة (Focus Groups).

4 - زيارات ميدانية لبعض المؤسسات التعليمية و/أو القطاعية ذات العلاقة.

5 - استطلاعات رأي لدى مجتمع المستفيدين للحصول على ملاحظاتهم حول صلاحية المعايير ووضوح الصياغة.

■ **صياغة المسودة النهائية لوثيقة المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية:** بعد الانتهاء من تلقي آراء وملاحظات مجتمع المستفيدين تمت

صياغة مسودة نهائية لوثيقة المعايير. يتم بعد ذلك عقد ورشة عمل نهائية على شكل هيئة عامة لمجتمع المستفيدين لعرض المسودة النهائية

واعتمادها لتصبح جاهزة للتصديق أصولاً من مجلس التعليم العالي.

قطاع العلوم السياسية والقانونية

يقسم قطاع العلوم السياسية والقانونية إلى:

- 1 - برنامج العلوم السياسية.
- 2 - برنامج الحقوق (القانون).

المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية لبرنامج العلوم السياسية

أولاً - معلومات أولية:

1. العنوان: وثيقة المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية لبرنامج العلوم السياسية.
2. التاريخ: 2010م.
3. منسق الفريق المسؤول: الدكتور مروان قبلان.

ثانياً - معلومات مهنية:

4. مقدمة عن برنامج العلوم السياسية:

يعدُّ قطاع «العلوم السياسية» من القطاعات الأكاديمية الحديثة نسبياً في سورية. فقد أحدث المعهد العالي للعلوم السياسية في عام 1979 م وكان يتمتع بشخصية اعتبارية ويتبع مباشرة إلى وزارة التعليم العالي. ثم جرى تحويله إلى كلية من كليات جامعة دمشق عام 2003م. «العلوم السياسية» هي حقل من حقول العلوم الإنسانية ويعنى بشكل أساسي بدراسة وفهم وتحليل واستشراف الظواهر والعلاقات السياسية المختلفة والمتغيرات والقضايا المرتبطة بها، وذلك على المستوى المحلي والعربي والدولي. ويتميز هذا القطاع بأنه من أكثر فروع العلوم الإنسانية مُتأخمة للعلوم الأخرى، فهو يتميز بالشمولية والتنوع وبعديه النظري والتطبيقي وبالمقدرة على تلبية احتياجات سوق العمل للكثير من الوزارات والهيئات والمنظمات والأحزاب ومراكز البحث والدراسات والمنظمات الإقليمية والدولية. ويهتم قطاع العلوم السياسية بتطوير معرفة وفهم طبيعة الدولة والمجتمع. ويعد التفاعل الفكري بين الأفراد والمؤسسات عاملاً أساسياً في معرفة وفهم نشوء القيم وتخصيص الموارد على مختلف المستويات من المحلي إلى الوطني والإقليمي والدولي. كما يهتم بفهم قضايا السلطة والنظام والصراع والشرعية والمسؤولية والسيادة وعملية صنع القرار.

تهتم العلوم السياسية بفروعها المختلفة بمعرفة وفهم:

- علاقات التعاون والصراع والتفاعل بين الفاعلين الدوليين سواء كانوا دولاً أو منظمات حكومية أو غير حكومية أو فاعلين وغيرهم من اللاعبين المحليين والدوليين.
 - البنى الفلسفية والنظرية والمؤسسية المرتبطة بطبيعة الحكم على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
 - الأحداث التاريخية والسلوك السياسي المحلي والدولي وفاعلية المؤسسات السياسية ومدخلات ومخرجات العملية السياسية.
5. معلومات مهنية عن خريجي برنامج العلوم السياسية:

6. المواصفات المميزة لخريجي برنامج العلوم السياسية:

من أهم الصفات التي يجب ان يتمتع بها الخريج مقدرته على:

- 1.6 اكتساب المعارف السياسية المختلفة بشكل ذاتي، والربط بين مختلف فروع العلوم السياسية المختلفة.
- 2.6 إظهار المعرفة العميقة بالظواهر السياسية المختلفة على الصعيد المحلي والعربي والدولي.
- 3.6 إظهار المعرفة العميقة بالاتجاهات والنظريات المختلفة للفكر السياسي والنظم السياسية والعلاقات الدولية.
- 4.6 فهم وتحليل عملية صنع القرار السياسي.

- 5.6 الربط بين العلوم الإنسانية ذات الصلة وبين العلوم السياسية.
- 6.6 تحليل وتفسير الظواهر السياسية المختلفة.
- 7.6 استشراف الأحداث والظواهر السياسية على المستوى المحلي والعربي والدولي.
- 8.6 امتلاك مهارات البروتوكول والعلاقات العامة.
- 9.6 إدارة الأزمات واقتراح السيناريوهات المختلفة.
- 10.6 النقد والتقييم الموضوعي للقضايا العلمية والعملية ذات الصلة.
- 11.6 الاستخدام الاحترافي للغة السياسية في كتابة النصوص والتخاطب.

7. المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية (NARS) لبرنامج العلوم السياسية:

a. المعرفة والفهم:

يجب أن يكون الخريج قد اكتسب المعارف وقادراً على فهم الآتي:

1 a مناهج البحث وأدوات التحليل.

2 a قوانين المجتمع المدني وحقوق الإنسان والديمقراطية.

3 a فهم وتحليل عملية صنع القرار السياسي.

4 a المبادئ والأسس التي تقوم عليها النظم السياسية والاقتصادية والحقوقية والفلسفية للدولة.

5 a المبادئ والنظريات في مختلف مجالات العلوم السياسية.

6 a التطور الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والتقني وأثره على العلاقات والظواهر السياسية المختلفة.

7 a طبيعة وأهمية العلوم السياسية كنشاط إنساني وعالمي. النظم السياسية المختلفة وطبيعة توزيع القوة بينها في السياقات الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والثقافية التي تعمل في إطارها والعلاقة بينها.

b. المهارات الذهنية:

يجب أن يكون الخريج مكتسباً للمهارات الآتية:

1 b تحليل الأحداث والوقائع السياسية والربط بينها لاستخلاص النتائج.

2 b البحث والتحليل لإيجاد حل للأزمات السياسية الراهنة.

3 b التفكير المنطقي والنقدي والمناقشة.

4 b استخدام الأفكار والنظريات السياسية في فهم السياسات العامة والخارجية.

5 b الابتكار الخلاق والتعرف على المشكلات السياسية وإيجاد حلول لها.

6 b تركيب المعلومات ذات الصلة وممارسة الحس النقدي.

c. المهارات المهنية والعملية:

يجب أن يكون الخريج مكتسباً للمهارات العملية والمهنية الآتية:

1 c تطبيق المفاهيم والنظريات والمناهج المستخدمة في دراسة العلوم السياسية لتحليل الأفكار والمؤسسات والسلوكيات.

2 c الاستخدام السليم للغة السياسية.

3 c التواصل (وسائل الإعلام).

4 c استخدام لغة الجسد.

5 c تحليل وتفكيك النصوص السياسية.

6 c كتابة تقرير سياسي.

7 c التفاوض.

8 c التعامل مع الأزمات وابتكار حلول للصراعات.

9 c تنمية المهارات القيادية والمقدرة على اتخاذ القرار.

10 c جمع وتنظيم واستثمار الأدلة والمعلومات من مصادر أساسية وفرعية.

11 c تحديد وتحليل وصياغة الحلول لمختلف المشاكل.

12 c وضع مقاربات منطقية تساعد في استخدام المعلومات المختلفة بالوصول إلى نتائج مقبولة.

13 c الاستفادة من التغذية الراجعة.

14 c التعلم الذاتي النقدي.

d. المهارات العامة والقابلة للانتقال:

يجب أن يكون الخريج مكتسباً للمهارات العامة الآتية:

1 d استخدام تقنيات الحاسوب في عرض ومعالجة المعلومات والبيانات في مجالات العلوم السياسية المختلفة.

2 d العمل في إطار الفريق.

3 d الاستخدام الفعال للغة أجنبية.

4 d إدارة الوقت.

5 d استخدام البرامج الإحصائية وتحليل المعطيات.

6 d التواصل بشكل فعال ومتقن محادثة وكتابة.

7 d العمل بشكل مستقل ومنظم وامتلاك روح المبادرة.

8. قائمة بأسماء فريق العمل لبرنامج العلوم السياسية الأساسي:

- الدكتور رياض الداودي - الجامعة الافتراضية السورية.
- الدكتور مروان قبلان - جامعة دمشق.
- الدكتور سمير اسماعيل - جامعة دمشق.
- الدكتور صابر بلول - جامعة دمشق.
- الدكتور نضال البزري - الجامعة الافتراضية السورية.

9. قائمة المراجع (References):

9.1 QAA Benchmark for Politics and International Relations, 2000:

المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية لبرنامج الحقوق

أولاً - معلومات أولية:

1. **العنوان:** وثيقة المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية لبرنامج الحقوق.
2. **التاريخ:** 2010م.
3. **منسق الفريق المسؤول:** الدكتور محمد سامر عاشور.

ثانياً - معلومات مهنية:

4. مقدمة عن برنامج الحقوق:

يعتبر قطاع/الحقوق/ من أقدم البرامج /الكليات الجامعية/ في سورية ويتميز هذا القطاع علمياً وعملياً بالشمولية والتنوع وكذلك بصلته الوثيقة بكافة الهيئات والوزارات الأخرى والجهات العامة والخاصة الأخرى ومؤسسات المجتمع الأهلي. كما أنه من مميزات أو خصائص هذا القطاع حاجة القطاعات أو الهيئات المختلفة في المجتمع والدولة لخريجيه ذلك بشكل مستمر ومتجدد.

مجتمع المستفيدين:

- 1 - الطلاب الراغبون بالانتساب لكلية الحقوق والخريجون منها وأعضاء الهيئة التدريسية.
- 2 - نقابة المحامين.
- 3 - وزارة العدل كممثلة للسلطة القضائية.
- 4 - مجلس الشعب السلطة التشريعية.
- 5 - الوزارات ذات الصلة (الداخلية، الخارجية، الأوقاف، الشؤون الاجتماعية والعمل، إلخ.).
- 6 - مؤسسات المجتمع المدني والاتحادات والمنظمات الشعبية.
- 7 - المنظمات العربية والإقليمية والدولية.

5. معلومات مهنية عن خريجي برنامج الحقوق:

يهدف منهاج الإجازة في الحقوق إلى تزويد الطلاب بما يلزم من معرفة نظرية وتطبيقية يحتاجها للعمل في المحاماة أو القضاء والعمل في كافة إدارات الدولة والقطاع الخاص من خلال طرائق التدريس الحديثة وذلك بالسويات المعرفة في مؤشر اختصاص الحقوق وفي تعريف السويات الرصيدية.

6. المواصفات المميزة لخريجي برنامج الحقوق:

من أهم الصفات التي يجب أن يتمتع بها خريج الحقوق مقدرته على:

- 1.6 اكتساب المعارف القانونية بشكل ذاتي والربط بين مختلف فروع القانون المختلفة.
- 2.6 القيام بمتطلبات المهنة ضمن إطار قيم وأخلاقيات وقوانين الهيئات المهنية والعامة ذات الصلة (المحاماة - القضاء - الإدارة).
- 3.6 التواصل الاحترافي باللغة العربية مع جمهور متنوع وباستخدام وسائل مختلفة.
- 4.6 التواصل بلغة أجنبية واحدة على الأقل للتمكن من متابعة التطورات القانونية على المستوى الدولي.
- 5.6 التحليل النقدي للنصوص القانونية وتفسيرها تفسير صحيحاً، وتقصي الوقائع والقضايا لاستخلاص النتائج وتطبيق القانون بشكل صحيح.

6.6 النقد والتقييم الموضوعي للمسائل القانونية أو المشاكل النظرية والعملية.

7.6 القيام بالأبحاث القانونية وتقديم الاستشارات وصياغة العقود وكتابة المذكرات القانونية والتقارير.

7. المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية (NARS) لبرنامج الحقوق:

a. المعرفة والفهم:

يجب أن يكون الخريج قد اكتسب المعارف وقادراً على فهم الآتي:

1 a المبادئ والأسس التي يقوم عليها النظام الدستوري والقانوني للدولة.

2 a دور القانون ومراحل تطوره وأهميته في بناء المجتمع.

a 3 المبادئ والنظريات القانونية في مختلف فروع القانون.

a 4 التطور السياسي والاقتصادي والتكنولوجي وأثره على الفكر القانوني وتطوره.

a 5 المنهجية القانونية وأدوات الصياغة واستخدامها في تحليل المشاكل والقضايا الحقوقية وكيفية معالجتها وصياغة الحلول لها.

a 6 مصادر القانون المختلفة.

a 7 العلاقة بين القوانين الوطنية والقانون الدولي.

a 8 القواعد الخاصة بأخلاقيات ممارسة المهنة.

b. المهارات الذهنية:

يجب أن يكون الخريج مكتسباً للمهارات الآتية:

b 1 تحليل الوقائع القانونية وتوصيفها الوصف الصحيح.

b 2 تفسير النصوص القانونية المختلفة بشكل صحيح.

b 3 استخدام أدوات البحث القانوني لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل القانونية.

b 4 النقد الذاتي والتقييم الموضوعي.

c. المهارات المهنية والعملية:

يجب أن يكون الخريج مكتسباً للمهارات العملية والمهنية الآتية:

c 1 الصياغة القانونية للمذكرات والتقارير والعقود والطعون.

c 2 إيجاد الطرائق البديلة لحل وتسوية المنازعات عن طريق (التوفيق أو التحكيم).

c 3 المشاركة في الأنشطة القانونية والبحثية.

c 4 القيام بالمفاوضات حول المسائل القانونية المختلفة وتقديم الاستشارات القانونية الخاصة بذلك.

c 5 التعليق النقدي على الأحكام القضائية.

d. المهارات العامة والقابلة للانتقال:

يجب أن يكون الخريج مكتسباً للمهارات العامة الآتية:

d 1 التعلم الذاتي والمستمر.

d 2 استخدام الوسائل الالكترونية في البحث والتواصل.

d 3 تنمية مهارات العمل ضمن فريق والمقدرة على التفاعل مع الآخرين وحسن إدارة الوقت ومهارات التواصل.

d 4 تبادل المعلومات مع المتخصصين في كافة المجالات ذات الصلة وابداء الرأي القانوني حول مختلف القضايا المطروحة.

d 5 الاستخدام والفهم الاحترافي للغة العربية بما يتعلق بالمسائل القانونية.

d 6 عرض المعارف والآراء القانونية بطريقة مفهومة للآخرين.

d 7 عرض وتقييم المعلومات الرقمية والإحصائية كأساس للنقاش عند الضرورة.

d 8 قراءة ونقاش المواد القانونية المنظمة لمواضيع تقنية.

8. قائمة بأسماء فريق العمل لبرنامج الحقوق الأساسي:

الدكتور رياض الداودي - الجامعة الافتراضية السورية.

الدكتور محمد سامر عاشور - جامعة دمشق.

الدكتور هيثم حسن - جامعة البعث.

الدكتور محمد سعيد نحيلي - جامعة البعث.

الدكتور نضال البزري

- الجامعة الافتراضية السورية.

9. قائمة المراجع (References):

- 9.1 المعايير القومية الأكاديمية القياسية لقطاع بيانات الحقوق، الهيئة القومية المصرية لضمان جودة التعليم والاعتماد، كانون الثاني يناير 2009.

9.2 QAA Benchmark for Law 2006 .

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال

مجلس التعليم العالي

تلفاكس: 00963 11 2 126336

البريد الإلكتروني: cohe@scs-net.org

co.hi.edu@gmail.com

مديرية التقويم والاعتماد

هاتف: 00963 11 2 129861

00963 11 2 129870

فاكس: 00963 11 2 13 1075

البريد الإلكتروني: accredit@mhe.gov.sy